مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأونكتاد

# من الأفعال إلى النتائج

## تنفيذ مافيكيانو نيروبي في ظل بيئة متغيّرة

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأونكتاد

# من الأفعال إلى النتائج

## تنفيذ مافيكيانو نيروبي في ظل بيئة متغيّرة

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

الأمم المتحدة
نيويورك وجنيف، ٢٠١٧

© ٢٠١٧، الأمم المتحدة

هذا العمل متاح للجميع عن طريق الدخول الحر على الرابط: http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo/، وذلك بالامتثال لرخصة المشاع الإبداعي (Creative Commons licence) التي أنشئت من أجل المنظمات الحكومية الدولية.

وليس في التسميات المستخدمة في هذا العمل، ولا في طريقة عرض المادة الواردة فيه ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

ويسمح بأخذ صور ضوئية وباستنساخ مقتطفات منه مع الإشارة إلى المصدر على النحو المناسب.

منشور من منشورات الأمم المتحدة
صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

UNCTAD/2017/1

# المحتويات


مقدمة ٧

الجزء الأول التقييم: تعزيز دور الأونكتاد بوصفه الجهة المسؤولة داخل منظومة الأمم المتحدة عن تنسيق شؤون التجارة والتنمية ١

أولاً – أهمية الأونكتاد المتزايدة ٢

ثانياً – تقييم الأنشطة المعزَّزة أو الجديدة للأونكتاد في إطار مافيكيانو نيروبي ٤

ثالثاً – نقاط القوة والمزايا التي يتمتع بها الأونكتاد من حيث توفير القيادة الفكرية ٨

الجزء الثاني التوجّهات الاستراتيجية في بيئة متغيّرة متعددة الأطراف ١٣

رابعاً – تكثيف تعاون الأونكتاد مع الركيزة الإنمائية للأمم المتحدة ١٤

خامساً– تنشيط الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد ١٩

سادساً– إعادة مواءمة الهيكل التنظيمي للأونكتاد ٢٤

المرفق مجالات العمل المعزَّزة أو الجديدة في إطار مافيكيانو نيروبي ٢٩

# مقدمة

هذا المنشور، المعنون *"من الأفعال إلى النتائج: تنفيذ مافيكيانو نيروبي (Nairobi Maafikiano) في ظل بيئة متغيرة"*، قد أُعد بغية إجراء تقييم لتنفيذ مافيكيانو نيروبي بعد مرور عام ونصف العام على اعتماد الولاية الجديدة للأونكتاد التي وافقت عليها الدول الأعضاء في تموز/يوليه ٢٠١٦. ويُعرض في الجزء الأول من هذا المنشور التقييم المذكور الذي أجرته أمانة الأونكتاد.

وتحدِّد التوجهات الاستراتيجية للجزء الثاني الأفعال (الإجراءات) التي سيسعى الأونكتاد إلى تحقيقها في الوقت الذي يستعد فيه لاستعراض منتصف المدة في عام ٢٠١٨ لتنفيذ برنامج مافيكيانو نيروبي (توافق آراء نيروبي)، وفي الوقت الذي تبدأ فيه المنظمة السير على الطريق المؤدي إلى الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومواصلة تكثيف جهودها الرامية إلى دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والالتزامات الواردة في خطة عمل أديس أبابا والنتائج الأخرى ذات الصلة المتفق عليها دولياً.

ويُقصَد بهذا المنشور أيضاً أن يكون أداة مرجعية لدى أمانة الأونكتاد وإعلام جميع أصحاب المصلحة بشأن الموضوع. وسيصبح الأونكتاد بعد إعادة تنشيطه في وضع أفضل لخدمة احتياجات البلدان النامية في الوفاء بولاية الأونكتاد المتمثلة في معالجة انقسام العالم إلى جيوب من الفقر والوفرة، وذلك عن طريق إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي على نحو مفيد.

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

# الجزء الأول

## التقييم: تعزيز دور الأونكتاد بوصفه الجهة المسؤولة داخل منظومة الأمم المتحدة عن تنسيق شؤون التجارة والتنمية

# أولاً- أهمية الأونكتاد المتزايدة

١- عُقدت الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في لحظة فارقة بالنسبة إلى المجتمع الدولي، وهو أول مؤتمر – من هذه المؤتمرات التي تُعقد مرة كل أربع سنوات – ينعقد عقب الاتفاق التاريخي على "الوعود الثلاثية" لعام ٢٠١٥، أي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ[١]. ومافيكيانو نيروبي[٢]، الذي اعتُمد في الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر، يشكل بداية تنفيذ هذه الوعود الثلاثية للأونكتاد، منتقلاً في ذلك من قرارات عام ٢٠١٥ إلى ما ينبغي أن يقوم به الأونكتاد من إجراءات ودور أقوى بغية بناء القدرات الإنتاجية التي تحتاج إليها البلدان النامية من أجل تنفيذ خطط التنمية الجديدة المذكورة أعلاه، بما في ذلك تنفيذها عن طريق المساعدة على تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية للتنمية.

٢- ويُحدد مافيكيانو نيروبي برنامج عمل معزَّزاً وأقوى يستند إلى ولاية الدوحة[٣]، ويشكل تحديثاً لمجالات عمل الأونكتاد المواضيعية وذات الأولوية. وظل تنفيذ أمانة الأونكتاد لمافيكيانو نيروبي يجري مجراه وسيتواصل حتى المؤتمر القادم من هذه المؤتمرات التي تُعقد مرة كل أربع سنوات. غير أن أوجه عدم التيقّن القائمة في أجواء سياق عالمي ومؤسسي آخذ في التغيّر تتطلب من الأونكتاد أن يمعن التفكير في أولوياته الإدارية واستراتيجياته التشغيلية وأن يُحدِّثها لضمان أن تظل متوائمة مع مافيكيانو نيروبي.

٣- وخطط التنمية العالمية الطموحة هي والدعوة إلى تعزيز الأونكتاد، على النحو المعترف به في خطة عمل أديس أبابا، والمفصَّل في الإجراءات المطلوبة في مافيكيانو نيروبي، قد جاءتا في الوقت الذي لا تزال فيه البيئة التمكينية العالمية للتنمية تواجه عراقيل بفعل أوجه عدم التيقّن، وضعف الطلب، وتباطؤ التجارة العالمية،

(١) قرار الجمعية العامة ١/٧٠، وقرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩ واتفاق باريس المعقود في إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ (الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المرفق)، على التوالي.

(٢) الوثيقة TD/519/Add.2.

(٣) الوثيقة TD/500/Add.1.

وعدم كفاية الاستثمار الإنتاجي، المحلي والأجنبي على السواء، فضلاً عن التحديات الناجمة عن التكنولوجيات الجديدة والناشئة.

٤- وأشار تقرير الأمين العام للأونكتاد المقدَّم إلى الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر، الذي يحمل عنوان *"من القرارات إلى الإجراءات"*[٤]، إلى أن تعددية الأطراف هي أمر محوري لتحقيق الوعود الثلاثية لعام ٢٠١٥. ومع ذلك، فبينما يجري، في الوقت الحاضر، العمل بمافيكيانو نيروبي، لا تزال التعددية عند مفترق طرق. ووسط البيئة العالمية المتسمة بعدم التيقّن، شرعت الأمم المتحدة، من أجل إعادة توجيه أعمالها بفعالية، في إجراء عملية إصلاح، بما في ذلك إعادة توجيه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأكملها لكي تدعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ دعماً أكثر فعالية.

٥- وفي عام ٢٠١٧، استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ المتعلق باستعراض السياسات الشامل الذي يجري مرة كل أربع سنوات، بدأت الأمم المتحدة مشاورات على نطاق منظومة الأمم المتحدة ترمي إلى تعزيز الركيزة الإنمائية للأمم المتحدة بغية مواجهة التحديات المعقدة والمترابطة القائمة اليوم، على النحو المبيَّن في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٧ والمعنون "إعادة توجيه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحسين الدعم المقدَّم لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: ضمان مستقبل أفضل للجميع"[٥].

٦- وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأمين العام للأمم المتحدة، في تقريره الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ والمعنون "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: ضمان مستقبل أفضل للجميع"[٦]، قد اقترح سلسلة من الإصلاحات الإدارية بغية المساعدة في تبسيط إدارة الأمانة العامة للأمم المتحدة وجعل هذه الإدارة أكثر فعالية، وتحويل التركيز من العمليات إلى النتائج. وتتيح جميع مقترحات الإصلاح هذه غذاء هاماً للفكر بالنسبة إلى الأونكتاد ودوره المعزَّز في منظومة الأمم المتحدة.

٧- وفي ضوء هذه الخلفية، ينقسم هذا المنشور إلى جزأين. فيركز الجزء الأول على التقييم، بغية تعزيز دور الأونكتاد بوصفه الجهة المسؤولة داخل منظومة الأمم المتحدة عن تنسيق شؤون التجارة والتنمية. ويستند الجزء الثاني إلى عملية التقييم لتحديد التوجّهات الاستراتيجية المتوخاة، في سياق بيئة متغيرة متعددة الأطراف، في الوقت الذي يمضي فيه تنفيذ مافيكيانو نيروبي قدماً. وتنظَّم الفصول في إطار كل جزء على النحو التالي:

(أ) الجزء الأول: يستعرض الفصل الأول الأهمية المتزايدة للأونكتاد في سياق بيئة متغيرة متعددة الأطراف. ويقيّم الفصل الثاني الأنشطة التي جرى تعزيزها أو الأنشطة الجديدة التي تجري في إطار

(٤) الوثيقة UNCTAD (XIV)/1.
(٥) الوثيقة A/72/124–E/2018/3.
(٦) الوثيقة A/72/492.

مافيكيانو نيروبي (Nairobi Maafikiano)، وهو يقيّم الكيفية التي يمكن بها المضي قدماً في تنفيذ مافيكيانو نيروبي وكيف يمكن، بصورة عامة، تعظيمه من منظور أمانة الأونكتاد. ويحدد الفصل الثالث نقاط القوة والمزايا التي يتمتع بها الأونكتاد من حيث "القيادة الفكرية" والخبرة الفنية المعيارية التي يوفرها الأونكتاد لمنظومة الأمم المتحدة بشأن قضايا التجارة والتنمية في هذه اللحظة البالغة الأهمية للتنمية، تمشياً مع الفقرة ١١ من مافيكيانو نيروبي؛

(ب) الجزء الثاني: يقدم الفصل الرابع مقترحات ملموسة بشأن تكثيف التعاون والتواصل المتبادلين داخل نطاق الركيزة الإنمائية الأوسع نطاقاً للأمم المتحدة، تمشياً مع الفقرة ٨٨ من مافيكيانو نيروبي. ويقدم الفصل الخامس مقترحات محددة بشأن تنشيط الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، تمشياً مع الفقرات ٩٣ إلى ٩٧ من مافيكيانو نيروبي. ويقدم الفصل السادس مقترحات محددة بشأن إعادة تنظيم عناصر معينة من الهيكل التنظيمي للأونكتاد باعتبارها ثمرة للدور المعزَّز الذي دُعي الأونكتاد إلى الاضطلاع به، تمشياً مع الفقرة ١٤ من مافيكيانو نيروبي.

## ثانياً- تقييم الأنشطة المعزَّزة أو الجديدة للأونكتاد في إطار مافيكيانو نيروبي

٨- عزَّز مافيكيانو نيروبي (توافق آراء نيروبي) الأونكتاد، مؤكِّداً من جديد برنامج عمل الأونكتاد في إطار ولاية الدوحة واتفاق أكرا، ولكنه بثّ الطاقة أيضاً في برنامج العمل الرامي إلى أخذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ونتائج المؤتمرات الأخرى ذات الصلة في الحسبان. وكأساس لأعمال الأونكتاد في الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠، فإن مافيكيانو نيروبي، تحت عنوان "من القرار إلى الفعل: التحرّك في اتجاه بيئة اقتصادية عالمية شاملة للجميع ومنصفة تخدُم التجارة والتنمية"، يقدِّم تحليلاً متفقاً عليه للسياسات والدور المتفق عليه الأونكتاد حول أربعة مواضيع فرعية عامة وشاملة لقطاعات شتى، وهي:

(أ) التحديات والفرص التي تطرحها تعددية الأطراف فيما يتعلق بالتجارة والتنمية؛

(ب) تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد الشامل للجميع والمستدام عن طريق التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا بغية تحقيق الرخاء للجميع؛

(ج) المضي في تحقيق التحول الهيكلي الاقتصادي والتعاون في بناء القدرة على تحقيق التكيّف اقتصادياً والتغلّب على التحديات التي تعترض التجارة والتنمية، على جميع المستويات، في إطار ولاية الأونكتاد؛

(د) الإسهام في التنفيذ والمتابعة الفعالين لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وللنتائج ذات الصلة التي تتمخض عنها المؤتمرات والقمم العالمية فيما يتصل بالتجارة والتنمية.

٩- واستجاب مافيكيانو نيروبي للدعوة الواردة في خطة عمل أديس أبابا لتعزيز دور الأونكتاد بوصفه الجهة المسؤولة داخل منظومة الأمم المتحدة عن تنسيق المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية عن طريق "تعزيز" أو "تدعيم" أو "تقوية" عدد من مجالات العمل الرئيسية. وأشار المافيكيانو أيضاً إلى مجالات عمل جديدة يُضطلَع بها لا يشملها برنامج عمل الأونكتاد السابق[٧].

١٠- وفي حين أن إعداد تقرير مرحلي كامل عن تنفيذ مافيكيانو نيروبي سيكون هو موضع التركيز في استعراض منتصف المدة من جانب الدول الأعضاء في عام ٢٠١٨، تُبيّن القائمة الواردة أدناه مجالات العمل المحددة التي جرى تعزيزها أو مجالات العمل الجديدة (أي التي لم تدرج في نتائج المؤتمرات السابقة التي تُعقد مرة كل أربع سنوات) بموجب مافيكيانو نيروبي. ويتضمن مرفق هذا المنشور إشارات إلى الفقرات الواردة في مافيكيانو نيروبي التي تشير إلى كل مجال من مجالات العمل ويشير إلى المعالم الرئيسية التي تم التوصل إليها في تنفيذ هذه المجالات خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وهكذا، فإن مجالات العمل المعروضة هي كما يلي:

- "تعزيز" التركيز على أقل البلدان نمواً، بما في ذلك أنشطة التعاون التقني وحوار السياسات مع واضعي السياسات؛
- "تعزيز" التفاعل مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص؛
- "تعزيز" التعاون بشأن التدابير غير التعريفية مع الشركاء المعنيين؛
- تعزيز سياسات الاقتراض والإقراض السياديّن المسؤولين؛

(٧) من المفهوم أن الإشارات الواردة في هذا المنشور إلى كلمة "تعزيز" أو "تدعيم" أو "تقوية" الأنشطة إنما تعكس صيغتها الأصلية في مافيكيانو نيروبي، عند الإشارة إلى الأنشطة المختلفة. وبالمثل، فإن الأنشطة أو مجالات العمل "الجديدة" تعكس الصيغة المستخدَمة في هذه الولاية.

- "تحسين" برنامج العمل المتعلق بالعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛
- العمل بشأن الصلات والترابط والتكامل والتشابك فيما بين مجالات السياسات في استراتيجيات التنمية الوطنية؛
- مساعدة أقل البلدان نمواً على الاستفادة من المخططات القائمة على الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الحصص والاستفادة من قواعد المنشأ التفضيلية؛
- تدعيم تأثير تحويلات المهاجرين على التنمية؛
- "تدعيم" وضع مقاييس شفافة للتقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة، والأعمال الأخرى المتعلقة بالإحصاءات وقياس تأثير السياسات؛
- "تعزيز" التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر؛
- "تقوية" العمل المتعلق بالتجارة في الخدمات، بما في ذلك البيانات والإحصاءات والتحليلات؛
- دعم المبادرات المتعلقة بالاستثمار المسؤول وبمعايير الإبلاغ عن الاستدامة؛
- تطوير جيل جديد من استراتيجيات تشجيع الاستثمار وتيسير عمليات الاستثمار؛
- "تعزيز" العمل بشأن تدعيم المكاسب الإنمائية المستمدة من الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية؛
- "تقوية" الدعم المقدَّم إلى البلدان النامية لإجراء إصلاحات تتعلق بتيسير التجارة؛
- وضع استراتيجيات وسياسات لتدعيم إسهام الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من منتدى الاستثمار العالمي؛
- "تقوية" العمل بشأن الروابط بين المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والبنات، والتجارة والتنمية؛
- "تعزيز" برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني؛
- "تدعيم" العمل بشأن خدمات البنية التحتية؛

- تقديم إحاطات عن التجارة والتنمية على المستوى الوزاري؛
- تفعيل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛
- تفعيل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية؛
- النهوض بالهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

١١- وكما يوضّح المرفق، أحرز بالفعل تقدم كبير في تنفيذ الفقرات التنفيذية من مافيكيانو نيروبي المتصلة بمجالات عمل الأونكتاد، التي وافقت الدول الأعضاء على ضرورة تعزيزها صراحة أو التي هي جديدة.

١٢- ومن أجل المضي قدماً، سيجري مواصلة بذل هذه الجهود، كجزء من تنفيذ برنامج العمل بأكمله في إطار مافيكيانو نيروبي، كما سيجري تعظيمها عن طريق ما يلي:

(أ) ترجمة نقاط القوة والمزايا التي يتمتع بها الأونكتاد، باعتباره جهة قائدة للفكر وذات صوت مرجعي بشأن التجارة والتنمية داخل منظومة الأمم المتحدة، إلى واقع عملي، بما يتمشّى مع الفقرة ١١ من مافيكيانو نيروبي؛

(ب) تكثيف التعاون المتبادل مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما يتمشّى مع الفقرة ٨٨ من مافيكيانو نيروبي؛

(ج) تنشيط الآلية الحكومية الدولية، بما يتمشّى مع الفقرات ٩٣ إلى ٩٧ من مافيكيانو نيروبي؛

(د) إعادة مواءمة الهيكل التنظيمي لأمانة الأونكتاد من أجل تعزيز دور الأونكتاد كجهة تنسيق للمعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية، بما يتمشّى مع الفقرة ١٢ من مافيكيانو نيروبي.

١٣- وتتناول الفصول المتبقية من هذا المنشور تقييم أو تفصيل الكيفية التي يعزز بها كل عنصر من هذه العناصر دور الأونكتاد ويمكن تطبيقه في تنفيذ مافيكيانو نيروبي.

# ثالثاً- نقاط القوة والمزايا التي يتمتع بها الأونكتاد من حيث توفير القيادة الفكرية

١٤- في أعقاب ظهور المبادئ التوجيهية التي حدّدها مافيكيانو نيروبي بشأن تدعيم دور الأونكتاد في التنمية وتأثيره وفعاليته المؤسسية، يسعى ما يرد في هذا المنشور من تقييم وتوجُّهات استراتيجية إلى تحديد موضع الأونكتاد بأن تُترجم المنظمة إلى ممارسة عملية نقاط القوة والمزايا التي تتمتع بها، بما في ذلك ما يميزها عن أعمال المنظمات الأخرى وما يسمح لها بتكملة هذه الأعمال، من أجل دعم احتياجات وأولويات البلدان النامية على أفضل وجه، على النحو المطلوب في الفقرة ١١ من مافيكيانو نيروبي. والقيادة الفكرية الفريدة بشأن قضايا التجارة والتنمية، التي يوفرها الأونكتاد لمنظومة الأمم المتحدة، تشكل الأساس الذي تقوم عليه نقاط القوة والمزايا هذه، وخاصة في ضوء البيئة الخارجية المتغيرة.

١٥- وقد طالب الأونكتاد منذ أكثر من ٥٠ عاماً بمعالجة متكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وهذا النهج القائم منذ أمد طويل يمثل فرصة، بالنظر إلى أن الخطط الجديدة للتنمية تدعو إلى اتباع نهج متكامل يهدف إلى كسر صوامع العزلة. وفي الواقع فإنه مع الطيف الواسع من الجهات الفاعلة في مجال التنمية التي تسعى إلى الاندماج في نهجها، يجب على الأونكتاد أن يبني على الطابع المتكامل لعمله، مستخدماً في ذلك كل خبرته الفنية وبالتنسيق مع جميع الشركاء المعنيين.

١٦- ويحقّق النهج المتكامل للأونكتاد أقصى زيادة في أوجه التآزر بين ركائز عمله الثلاث – أي: البحث والتحليل، والتعاون التقني، وبناء توافق الآراء – من أجل إيجاد حلول إنمائية. وقد استندت قوة الأونكتاد في بناء توافق الآراء الحكومي الدولي إلى البحوث العالية الجودة التي تجريها الأمانة، والتي تقدم حلولاً على مستوى السياسات يمكن تنفيذها عن طريق التعاون التقني، دعماً للبلدان النامية. ويسعى الأونكتاد إلى تحقيق أقصى قدر من أوجه التآزر بين البحوث والتعاون التقني من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات، وضمان التغذية المتبادلة الثنائية الاتجاه بين تحليل السياسات والعمل المتعلق ببناء توافق الآراء الحكومي الدولي. وتؤدي هذه العملية إلى تحقيق نتائج ملموسة ذات صلة وإلى إيجاد حلول واقعية لمشاكل التنمية. وعملية التوصّل إلى

هذه النتائج الواقعية تهدف إلى القيام على نطاق واسع باتباع عملية من أربع مراحل لتحقيق أقصى قدر من أوجه التآزر بين الركائز الثلاث لعمل الأونكتاد:

(أ) المرحلة ١- سيشكل ما تقوم به الأمانة بحوث وتحليل للسياسات أساساً تقوم عليه المداولات الحكومية الدولية؛

(ب) المرحلة ٢- من المتوقع أن تسفر هذه المداولات عن صياغة نواتج مرتقبة على مستوى الخبراء وعن إجراء استعراض للآثار السياساتية على مستوى وضع السياسات (أي مجلس التجارة والتنمية، عن طريق اللجان حسب الاقتضاء)؛

(ج) المرحلة ٣- تقدم الأمانة المساعدة التقنية إلى بلدان نامية مختارة في تطبيق النتائج المتحققة، وتجمع التغذية المرتدة بشأن التنفيذ الواردة من جميع أصحاب المصلحة؛

(د) المرحلة ٤- تقدَّم بعد ذلك هذه التغذية المرتدة إلى أعضاء الأونكتاد وأصحاب المصلحة الآخرين، عن طريق الآلية الحكومية الدولية، بغية زيادة تحسين أهمية وفعالية البحوث والتحليلات.

وهكذا، فإن هذه العملية توفر لعمليات صياغة السياسات الوطنية ووضع القواعد الدولية مدخلات ملموسة وقابلة للتطبيق. ويمكن للنتائج الواقعية لهذه العملية أن تتخذ، على سبيل المثال، شكل قوائم جرد بالممارسات الجيدة، ومبادئ توجيهية، ومجموعات من المعايير أو المبادئ، وأطر نموذجية.

١٧- ويحتفظ الأونكتاد أيضاً، بوصفه مؤتمراً، بدور حكومي دولي فريد بصفته جهازاً من أجهزة الجمعية العامة يتمتع بحرية عمل واسعة، على نحو ما يجسّده قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩)، تمكّنه من أن يقرر، عن طريق مجلس التجارة والتنمية التابع له، إثارة قضايا تهم البلدان النامية فيما يتصل بالتجارة والتنمية. ولا يزال ذلك يتيح للبلدان النامية والبلدان المتقدمة حيزاً للاصطفاف معاً هي وجهات أخرى صاحبة مصلحة في "منطقة أمان" من أجل معالجة القضايا الرئيسية التي تكون أحياناً شائكة. ولذلك ما فتئ الأونكتاد يعمل كمكان لاستنبات الأفكار الجديدة هي والنُّهج الابتكارية المتعلقة ببناء القدرات ومبادرات التعاون الدولي قبل توسيع نطاقها وتنفيذها بالتعاون مع الوكالات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. وهذا يتيح منطقة أمان أسفرت على مر السنين عن طرح مقترحات تمهّد الطريق، الأمر الذي أثّر على الخطاب الإنمائي على الصعيد العالمي، بما في ذلك مقترحات مبتكرة أثرت على إنشاء حقوق السحب الخاصة، ونظام الأفضليات المعمم، والأخذ بهدف المعونة البالغ ٠,٧ في المائة، وتخفيف الديون المتعددة الأطراف، ومدونة قواعد السلوك لاتحادات النقل البحري، والتعاون الدولي بشأن تيسير التجارة.

١٨- وتوجد سمة تنظيمية مميزة للأونكتاد تتمثل في أنه قد أُنشئ في بداية الأمر ككيان تابع للأمم المتحدة بناء على طلب من البلدان النامية – بدعم من شركائها في التنمية – بغية تعزيز إسهام كل من التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا في التنمية المستدامة. ومن المفهوم أن بحوث الأونكتاد وتحليلاته بشأن السياسات تركّز بالتالي على البعد الإنمائي وتهدف إلى استكشاف خيارات سياساتية بديلة لكي تنظر فيها البلدان النامية. وكان هذا يعني في بعض الأحيان التوصية بسياسات تتحدى الحكمة التقليدية والنُّهُج الرئيسية المقبولة بشأن التنمية، فكانت هذه السياسات في كثير من الأحيان بمثابة بوصلة يُهتَدى بها بشأن القضايا الخلافية، في الحالات التي لم يوجد بشأنها بعد توافق في الآراء. وعلى سبيل المثال، قاد الأونكتاد بوجه خاص النقاش الدولي بشأن الكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية أن تستخدم الحيز المتاح لها بشأن السياسات وأن توسّع من نطاقه، دون أن تتخلى عن التزاماتها الدولية.

١٩- وكثيراً ما تكون أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد مدفوعة على نحو متزايد بالطلب وهي تركّز على بناء القدرات الإنتاجية للبلدان النامية. وعلى الرغم من أن الأونكتاد يعتمد على الدعم السخي من المانحين لتنفيذ أنشطته في مجال التعاون التقني، فإن البلدان النامية الفقيرة في الموارد على نحو متزايد تقوم هي أيضاً بالتمويل الذاتي لأنشطة التعاون التقني وذلك لضمان أن تستمر في الاستفادة من مساعدات الأونكتاد. وهذا يعبر بوضوح عن تقديرها للمساعدة التقنية المقدَّمة من الأونكتاد والقيمة التي تعلقها على الدعم المقدَّم من الأونكتاد.

٢٠- ولدى الأونكتاد خبرة فنية معترف بها ومتميزة في مجال البيانات والإحصاءات المتعلقة بالتجارة والتنمية. وعن طريق مداولات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، أُنيط بالأونكتاد دور الأمين أو الأمين المشارك على عدد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي سيقدم تقريراً سنوياً عنها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وهو يمتلك قدرات كبيرة في مجال البيانات فيما يتعلق بطائفة واسعة من وسائل مؤشرات التنفيذ. وتعكس هذه المؤشرات قطاعاً عرضياً من قدرات إنتاج البيانات لدى شُعَب الأونكتاد. وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذه المؤشرات هي مقاييس لـ "وسائل التنفيذ"، تؤكّد دور الأونكتاد ليس فقط في قياس التقدم المحرز، بل أيضاً في رصد التنفيذ.

٢١- كما أن الأهمية المتزايدة للقطاع الخاص في تنفيذ الخطط العالمية للتنمية تسلط الضوء أيضاً على فرصة هامة لتحقيق الاستفادة من كفاءات الأونكتاد المؤكَّدة في إشراك الجهات الفاعلة من القطاع الخاص وتحليل أعمالها والتعاون معها. وفي الوقت الذي تجري فيه على نحو متزايد تعبئة موارد القطاع الخاص بغية دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة الذي يشكل ضرورة ملحة، تسنح للأونكتاد فرصة فريدة لتعزيز دوره المعياري، وحماية المكاسب المتحققة بشأن الاستدامة في قطاع الشركات. وهذه الخبرة الفنية يمكن أن تفيد ليس فقط الدول الأعضاء بل أيضاً منظومة الأمم المتحدة ككل، وأن تُستخدَم كأداة لإيجاد شراكات أعمق. ويمكن أن

يتوافق ذلك أيضاً مع الخبرة الفنية الموجودة لدى الأونكتاد في مجال التعاون مع المجتمع المدني – الذي يشارك أعضاؤه أيضاً في أعمال الأونكتاد مشاركة نشطة – من أجل تعزيز نَهْج أصحاب المصلحة المتعددين الذي يتّبعه الأونكتاد، فضلاً عن تكثيف وتنويع قيمته المضافة، فيدعم بذلك الدعوة إلى تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع، تمشياً مع الفقرة ٩٠ من مافيكيانو نيروبي.

# الجزء الثاني

## التوجّهات الاستراتيجية في بيئة متغيّرة متعددة الأطراف

# رابعاً- تكثيف تعاون الأونكتاد مع الركيزة الإنمائية للأمم المتحدة

٢٢- كما هو مبين في مافيكيانو نيروبي، يسهم الأونكتاد بنشاط في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول) وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، ومسار ساموا ونتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات وكذلك، على النحو المناسب، اتفاق باريس المعتمَد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وذلك في جملة الاتفاقات والنتائج الدولية الأخرى ذات الصلة. والأونكتاد، وهو يفعل ذلك، يتعاون مع مجموعة متنوعة من وكالات الأمم المتحدة وشركاء خارجيين آخرين. ويضطلع الأونكتاد أيضاً بدور قيادي في عدد من العمليات على نطاق الأمم المتحدة، بما في ذلك بوصفه إحدى الجهات المؤسسية الرئيسية الخمس صاحبة المصلحة في عملية متابعة تمويل التنمية، إذ يعمل بوصفه الأمانة الفنية للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبوصفه يتولّى قيادة المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية.

٢٣- وبينما يتسم تعاون الأونكتاد حالياً مع الشركاء الخارجيين العاملين في المجالات المتصلة بالتجارة والتنمية بالقوة، فإن نهج الأونكتاد بشأن التعاون يمكن أن يستفيد من اتباع نهج أكثر منهجيةً على نطاق الأونكتاد ككل. وتدعو الفقرة ٨٨ من مافيكيانو نيروبي الأونكتاد إلى تكثيف التعاون والتنسيق الحاليين مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية العاملة في مجال قضايا التجارة والتنمية بالنظر إلى الطلبات المتزايدة على الدعم السياساتي وإلى النهج المتكامل، على النحو الذي تتطلبه الخطط الجديدة للتنمية.

## ألف- أهمية الأونكتاد وتوافقه على نطاق المنظومة

٢٤- صدر في تموز/يوليه ٢٠١٦ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون "إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: كفالة مستقبل أفضل للجميع"[٨]، والذي سلط الضوء على نتائج استعراض للمهام الحالية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وقدراتها القائمة. ولبعض النتائج آثار هامة على تعاون الأونكتاد واتصالاته حالياً مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، إذ يكشف التقرير عن وجود عدد من الثغرات على نطاق المنظومة في إنجاز المهام الهامة المطلوبة لخطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وعلى وجه التحديد، فإن التقرير:

(أ) قد جاء فيه أنه قد "كشفت البيانات عن عدم كفاية القدرات المتعلقة بإدارة البيانات وإسداء المشورة في مجال السياسات المتكاملة"، إذ قُدر أن ١٦ في المائة فقط من مجموع أموال منظومة الأمم المتحدة، أو نسبة مماثلة من مجموع الموظفين، قد خُصصت لإسداء المشورة في مجال السياسات والدعم المعياري وجمع البيانات وتحليلها في عام ٢٠١٦ (الفقرة ٣١)؛

(ب) وجاء فيه أيضاً أن منظومة الأمم المتحدة ككل "تتطلب تجديد القدرات" في جملة مجالات منها الشراكات والتمويل والإحصاءات والتحليل الابتكاري والمتكامل (الفقرة ٣٣)؛

(ج) ويستنتج بالإضافة إلى ذلك أن "المنظومة تحتاج إلى مهارات أكثر تطوراً في مجال تكامل السياسات" (الفقرة ٣٨) وأنها "يجب أن تحسن قدرتها على إدارة البيانات المجمعة وترجمتها إلى أفكار ثاقبة" (الفقرة ٣٩)؛

(د) ويقدّم الحجج الداعية إلى إدماج "الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة في نموذج تسيير الأعمال الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية" (الفقرة ٤٢)، من أجل إجراء "إصلاحات شاملة في النهج الذي تتّبعه منظومة الأمم المتحدة في مجال التمويل" (الفقرة ٤٤)، وأن أفرقة الأمم المتحدة القطرية على وجه الخصوص "ستحتاج إلى تطوير مجموعات مناسبة من المهارات من أجل مساعدة البلدان على تصميم المشاريع وتسخير الاستثمارات لتنفيذ المشاريع" (الفقرة ٤٥).

٢٥- وتتعلق الثغرات المذكورة أعلاه بالمهام والكفاءات التي تشكل نقاط القوة والمزايا التي يتمتع بها الأونكتاد والتي يملك الأونكتاد بشأنها مجموعات فريدة من المهارات، سواء عن طريق نهجه المتكامل بشأن التجارة والتنمية أو عن طريق شراكاته الفريدة ولا سيما تلك الهادفة إلى دعم التمويل والاستثمار والتي تشمل،

(٨) الوثيقة A/72/124–E/2018/3.

في جملة أمور، منتدى الاستثمار العالمي. وللمساعدة في معالجة هذه الثغرات على نطاق المنظومة، سيقوم الأونكتاد في سياق الانطلاق إلى الأمام بما يلي:

(أ) التعهد بأن يتيح الأونكتاد على نطاق أوسع ما لديه من خبرة فنية ومعرفة للكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

(ب) توسيع نطاق مسارات عمله التي تركز على الشراكات، وخاصة بالتعاون الوثيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والاتفاق العالمي ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وكذلك مع المؤسسات المالية الدولية؛

(ج) سيتعاون الأونكتاد أيضاً على نحو أوثق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومع اللجان الإقليمية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل الوصول إلى تقسيم أوضح للأدوار دعماً لعملية تمويل التنمية.

٢٦- وحدد التقرير كذلك الثغرات والتداخلات المتصوَّرة في بعض مجالات الخبرة الفنية المتصلة بعدد محدد من أهداف التنمية المستدامة. ففيما يتعلق ببعض أهداف التنمية المستدامة تبين أن الخبرة الفنية تتسم بالتركّز، بينما تبين فيما يتعلق بالبعض الآخر من هذه الأهداف أن الخبرة الفنية على نطاق المنظومة غير موجودة. وعلى سبيل المثال، يلاحظ التقرير أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تتضمن "عدة كيانات متداخلة بشأن تنمية المشاريع وبشأن التجارة والاستثمار" (الفقرة ٤٨). وفي الوقت نفسه، يلاحظ التقرير "وجود ثغرات كبيرة في التغطية المواضيعية للأهداف، من حيث النفقات والموظفين" (الفقرة ٥١) وخاصة فيما يتعلق بالأهداف الجديدة مثل الابتكار والصناعة والبنية التحتية (الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة). وهكذا، سيقوم الأونكتاد بما يلي:

(أ) للتصدي لأوجه التداخل المتصوَّرة في الخبرة الفنية المتعلقة بتنمية المشاريع وكذلك الخبرة الفنية المتعلقة بالتجارة والاستثمار، سيعمل الأونكتاد على نحو أوثق مع اللجان الإقليمية، ومع الأوساط التجارية التي توجد مقارها في جنيف ومع المؤسسات المالية الدولية من أجل إضفاء الطابع المنهجي على الشراكات والتوصّل إلى تقسيم أوضح للأدوار دعماً لتنمية المشاريع وللتجارة والاستثمار؛

(ب) نظراً إلى الخبرة الفنية الموجودة لدى الأونكتاد بشأن أهداف التنمية المستدامة التي لا تتوافر لها موارد كافية، مثل الهدف ٩ المتعلق بالابتكار والصناعة والبنية التحتية، سيعطي الأونكتاد الأولوية لتوسيع نطاق الدعم المتكامل للهدف ٩ – تسخير الخبرة الفنية من جميع شُعب الأونكتاد – وتشجيع إقامة شراكات أعمق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة حول الهدف ٩، بقصد زيادة التمويل وزيادة توافر الإرادة السياسية لدعم تنفيذ ذلك.

## باء- ضمان أن توفِّر حلول الأونكتاد في مجال السياسات الدعم للوكالات الموجودة على أرض الواقع

٢٧- على الصعيد القطري، ترجع جذور قوة التعاون التقني للأونكتاد في بناء القدرات الإنتاجية إلى طبيعة هذا التعاون المدفوعة بالطلب وإلى علاقته القوية بنتائج البحوث والتحليلات التي يضطلع بها الأونكتاد وإلى الخبرة الفنية المتراكمة لدى الأونكتاد في مجال السياسات المعيارية. وقد ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريكاً رئيسياً للأونكتاد في التنفيذ على الصعيد القطري. وبوصف الأونكتاد إحدى الوكالات غير المقيمة الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، فإنه يعتمد على الوجود الميداني للوكالات الشقيقة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، من أجل المساعدة على ضمان التعبير عن الطلب على الخبرة التقنية والمعيارية للأونكتاد على الصعيد القطري تعبيراً كافياً في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وضمان أن يكون هذا الطلب مفهوماً بشكل جيد في سياق أنشطة أفرقة الأمم المتحدة القطرية الأخرى. وقد أدت آليات التنسيق الرئيسية فيما بين الوكالات مثل المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية دوراً أساسياً في زيادة أثر الأونكتاد في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي التنسيق مع الوكالات الأخرى على الصعيد القطري. ومن أجل المضي قدماً، ينبغي مواصلة هذه الجهود وتعزيزها، على أن تُؤخذ في الحسبان جهود التنفيذ الحالية في إطار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات والذي يؤثر على مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، فضلاً عن الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، المعتمدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ للاستجابة لتحديات تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٨- وسيبني الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الأساسات والعلاقات القوية القائمة بالفعل، عن طريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بهدف توسيع نطاق تقديم النواتج إلى الدول الأعضاء. ويُسهم الأونكتاد حالياً بأكثر من ٣٥ إطاراً من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية عن طريق قيادته للمجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، المؤلفة من ١٥ وكالة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. كما أن الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يكمّل كل منهما الآخر من حيث الوزارات التي يميل كل منهما إلى العمل معها عبر البلدان. ويمكن أن تُسفر هذه الشبكات والخبرة الفنية التكميلية عن حدوث تأثير تراكمي لهذه المنظومة الإنمائية دعماً للدول الأعضاء.

٢٩- وفيما يتعلق بالعمليات العالمية، يتمتع الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعلاقة متميزة وبمسؤوليات على نطاق المنظومة بوصفهما اثنين من الجهات المؤسسية الرئيسية الخمس صاحبة المصلحة (إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) منذ مؤتمر مونتيري. وقد ركز برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي بنجاح على النُّهُج المتبعة على الصعيد القُطري، بينما قدم الأونكتاد البحوث والتحليلات بشأن مسائل البنية التنظيمية العالمية وما يتصل بها من مسائل نظمية، وكذلك بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسيجري اتباع نَهْج أكثر برنامجية لتحديد التعاون المحتمل في المستقبل بشأن تمويل التنمية.

٣٠- ولذلك فإن الأونكتاد، وهو يمضي قُدماً إلى الأمام، سيولي أولوية لتعزيز التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأفرقة الأمم المتحدة القُطرية على طول المحاور الواسعة التالية للمشاركة:

(أ) سيعمل الأونكتاد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويضع معه خطة عملية لمتابعة إطلاق المبادرات والتعاون المشتركين بدرجة أكبر، بغية تكملة التعاون الأوثق بين الأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية، عن طريق مقترحات، مثل عقد اجتماع سنوي لكبار الموظفين[٩] من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية واللجان الإقليمية، وإجراء تحليلات اقتصادية قُطرية في الوقت الحقيقي بشأن قضايا مواضيعية مختارة، وتدعيم التعاون في أنشطة البحث والنشر، والمشاركة في بعثات قطرية مشتركة؛

(ب) سيجري استشارة الوكالات الأعضاء بشأن كيفية إعادة تنظيم المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، التي يقودها الأونكتاد، لكي توضَع في الحسبان المقترحات المتعلقة بإيجاد جيل جديد من الأفرقة القطرية وتشكيل جديد لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛

(ج) سيعمل الأونكتاد مع الوكالات غير المقيمة التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وسيضع معها جميعاً خطة عملية أو مبادئ مشتركة لتعبئة الخبرة الفنية المعيارية للوكالات غير المقيمة على الصعيد القطري عن طريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

(٩) من الرتبتين مد-١ ومد-٢.

# خامساً- تنشيط الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد

٣١- في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، قام مجلس التجارة والتنمية، في المرحلة الأولى من تنشيط الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد التي دعا إليها مافيكيانو نيروبي (توافق آراء نيروبي)، بتنفيذ القرارات الرئيسية المتخذة في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبتفعيل فريقي خبراء حكوميين جديدين، يُعنيان بالاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية وبتمويل التنمية. وقرر مجلس التجارة والتنمية أيضاً أن يغير موعد دورته السنوية في عام ٢٠١٨ من شهرها التقليدي وهو أيلول/سبتمبر إلى حزيران/يونيه، لكي يصبح وضعها أكثر ملاءمة في الجدول الزمني الحكومي الدولي بشأن خطط التنمية الجديدة.

٣٢- ونتيجة للقرار الذي اتُخذ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ بتحريك دورة مجلس التجارة والتنمية لعام ٢٠١٨ إلى حزيران/يونيه، ستُعقد الآن الدورة السنوية القادمة لمجلس التجارة والتنمية قبل إطلاق إصدارات عام ٢٠١٨ من منشورات الأونكتاد الرئيسية. ويؤدي التغيير في التوقيت بدوره إلى تغيير في هيكل الدورة السنوية لمجلس التجارة والتنمية من وضعية مناقشة لنواتج الشعب موجهة نحو العمليات إلى مداولات – موجهة نحو تحقيق النتائج – بشأن القضايا المواضيعية الشاملة التي تواجه البلدان النامية في إطار مجالات الخبرة الفنية للأونكتاد المحددة في ولايته، ويُسترشد فيها بأنشطة البحث والتحليل والتعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد حالياً. كما أن تعزيز التركيز المواضيعي لمجلس التجارة والتنمية يُضطلَع به أيضاً بروح الطبيعة الشاملة للمواضيع الفرعية الواردة في مافيكيانو نيروبي.

٣٣- وفي ضوء السياق المتعدد الأطراف المتغيّر، فإن المرحلة الثانية من تنشيط الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد ستأخذ في الاعتبار الإسهامات الفريدة والميزة النسبية للأونكتاد بوصفه قيادة فكرية في مجالي التجارة والتنمية داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ككل، على النحو المبين في الفصل الثالث. وقد أُنشئ الأونكتاد ليكون له حضور خلاق ونشط في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضايا الاقتصادية العالمية وآثارها على التنمية. ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الأونكتاد، بوصفه جهازاً دائماً رفيع المستوى من أجهزة الجمعية العامة – هو محفل لمناقشة قضايا التجارة والتنمية والقضايا ذات الصلة المتمثلة في التمويل والاستثمار

والتكنولوجيا والتنمية المستدامة وللنهوض بالتفاهمات ودعم المفاوضات بشأن هذه القضايا وتسهيل التوصل الى توافق جديد في الآراء بشأنها.

٣٤- ومع تحرك الأونكتاد في اتجاه تنشيط وإصلاح آليته الحكومية الدولية مع أخذ إصلاح الأمم المتحدة في الحسبان، يكون من المهم إقامة صلات أقوى بين نيويورك وجنيف، بما في ذلك عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنابر أخرى. وقد أُنشئت منابر وآليات جديدة عن طريق العمليات المضطلَع بها في إطار خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مثل منتدى تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة، فضلاً عن المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة، التي تدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد الإقليمي. وينبغي أن يكمّل الأونكتاد هذه المنتديات الجديدة عن طريق المشاركة على أعلى مستويات رسم السياسات من أجل إعادة تأكيد دوره الرائد بشأن "وسائل التنفيذ". وينبغي أيضاً استكشاف الفرص في إطار الترتيبات المؤسسية الراسخة مثل اللجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة ومنتدى التعاون الإنمائي.

٣٥- والإتيان بقيادة الأونكتاد الفكرية إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك في هذه المرحلة من الزمن هو أمر أكثر أهمية بشكل حاسم بالنظر إلى الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في جدول أعمال العولمة في ضوء الهشاشة المتزايدة للبنية التنظيمية المتعددة الأطراف. بيد أن تقارير اجتماعات الأونكتاد وحدها لا يكون لها تأثير كاف في نيويورك نظراً إلى التعدد الكبير من التقارير المتاحة للدول الأعضاء. فتشبُّع العمليات في نيويورك يشكل تحدياً لقدرة الأونكتاد على الإسهام بفعالية في التوصل إلى توافق جديد في الآراء بشأن تعبئة جميع الموارد المتاحة من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣٦- وستهدف نواتج الأونكتاد، عن طريق المرحلة الثانية لتنشيط آليته الحكومية الدولية، إلى التمكّن، بشكل جوهري، من زيادة إثراء عمليات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك عملية تنشيط اللجنة الثانية للجمعية العامة، فضلاً عن إيجاد قناة ثنائية الاتجاه يقوم الأونكتاد عن طريقها أيضاً بتنفيذ التوجيهات الواردة من هذه العمليات بغية مواصلة إجراء البحوث والتحليلات دعماً للمفاوضات في نيويورك.

٣٧- وينبغي أن تشتمل المقترحات المتعلقة بالتوجهات الاستراتيجية للمرحلة الثانية من تنشيط الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد على الإجراءات التالية:

(أ) التوسّع إلى أقصى حد ممكن في الحوار الرفيع المستوى وفي إبراز أعمال مجلس التجارة والتنمية على مستوى رفيع، عن طريق ما يلي:

‘١’ إضفاء الطابع المؤسسي على حوارات جنيف، التي استحدثها الأمين العام في عام ٢٠١٣ لكي يمكن للأونكتاد أن يبني زخماً في هذا الصدد. وهذا يتطلب إعادة تركيز هذا المنبر غير الرسمي للحوار غير التفاوضي وجعله أقل توجّهاً لغرض مُخصص. ويمكن بصورة خاصة أن تكون حوارات جنيف عنصراً رئيسياً من عناصر "المنبر العالمي" للأمم المتحدة (الذي يشمل الأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية) لمناقشة الأجزاء ذات الصلة من أهداف التنمية المستدامة وتمويل خطط التنمية. وهذا يعني دعوة رئيس إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية إلى المشاركة على أساس منتظم في حوارات جنيف، بما في ذلك جزء وزاري يشمل مشاركتهم. ويمكن أن يجري في مجلس التجارة والتنمية مناقشة نتائج حوارات جنيف وإقرارها؛

‘٢’ عقد اجتماع مائدة مستديرة وزاري سنوي في مجلس التجارة والتنمية لرصد واستعراض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالأونكتاد. وتمشياً مع دور الأونكتاد في رصد التنفيذ على النحو المبيَّن في مافيكيانو نيروبي، ستكون سلطة الأونكتاد في مجال "وسائل تنفيذ" أهداف التنمية المستدامة هي محور هذا المنتدى. ويمكن أن يُسهم ذلك في تسخير دور الأونكتاد المتمثل في كونه الأمين على تنفيذ تسعة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وأن يُركّز المناقشات على تحديات التنفيذ ذات الصلة. ويمكن إرسال دعوات إلى رئيس إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية من أجل الإسهام أيضاً في الحوار الوزاري؛

(ب) إعادة تصميم الشكل الذي يتخذه مجلس التجارة والتنمية بغية تعزيز نهج متعدد القطاعات رفيع المستوى ومتكامل بشأن التجارة والتنمية. فكثير من الهيئات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تجتذب مشاركة وزارية في أحداثها الرفيعة المستوى التي تنظّمها وزارات تنفيذية معينة. وعلى العكس من ذلك، يعمل الأونكتاد مع عدد من الوزارات المختلفة، ولذلك ينبغي أن يستفيد من هذا العمل المتعدد التخصصات والمتعدد القطاعات بشأن قضايا التجارة والتنمية عن طريق الاعتماد على جميع الأجزاء ذات الصلة من الحكومات والوزارات الوطنية (مثل وزراء المالية والتخطيط، والتجارة، والاستثمار، والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، والصناعة، والطاقة) من أجل بناء حوار أكثر شمولية على النحو المتوخى في أهداف التنمية المستدامة. وتوجد حاجة إلى مثل هذا المحفل. فبدعم من التحليل المتعدد القطاعات للأونكتاد "السابق للمنحنى"، يمكن لهذا المحفل أن يولد نقاشاً وحواراً عاليي الجودة بشأن السياسات؛

(ج) إضفاء الطابع المنهجي على الدعم المقدَّم إلى قرارات الجمعية العامة. ينبغي أن يعمل مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد كمنبر تحضيري تستخدم فيه الدول الأعضاء البحوث القائمة على الأدلة، بما في ذلك البحوث المستمدة من أفرقة خبراء الأونكتاد وغيرها من الأعمال، كأساس لإجراء مشاورات ومناقشات موضوعية بشأن المسائل المتصلة بأعمال اللجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار ولاية الأونكتاد، بما في ذلك القرارات المتعلقة بمسائل التجارة والتنمية، والقدرة على تحمل الديون، والتكنولوجيا، والاستثمارات، والسلع الأساسية، والإدارة الاقتصادية العالمية، قبل أن تتفاوض عليها الجمعية العامة وتعتمدها؛

(د) إضفاء الطابع المؤسسي على إسهام الأونكتاد في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعميق هذا الإسهام. إذ ينبغي أن ينظر مجلس التجارة والتنمية في إضفاء الطابع الرسمي على مقترَح يُقدَّم إلى مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن إدراج حيز منتظم في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، وفي المنتدى المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وفي الدورة السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي يثير الأونكتاد المسائل موضع الاهتمام الملح وذات الأهمية الملحة لأعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي تحددها المداولات التي تدور في الأونكتاد عن طريق جملة محافل من بينها حوارات جنيف ومجلس التجارة والتنمية، أو أي من هيئاته الفرعية؛

(هـ) زيادة إبراز أعمال أفرقة الخبراء الحكومية الدولية. وقد أسفرت الدورة الافتتاحية لكل من فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن إصدار توصيات سياساتية متفق عليها ينبغي أن ينظر فيها منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في نيسان/أبريل ٢٠١٨ والمنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه ٢٠١٨، وكلاهما يمكن أن يقترحا مواضيع يُوالَى مناقشتها في دوراتهما القادمة. وينبغي طلب عقد جزء مخصص في إطار جدول أعمال متابعة تمويل التنمية من أجل تقديم تقارير عن أفرقة الخبراء الحكومية الدولية؛

(و) إعادة تسمية اللجان وإعادة تنظيم جداول أعمالها لزيادة إبراز معناها وأهميتها. وينبغي أن يُشرف مجلس التجارة والتنمية على اللجان لكي تعمل على نحو أكثر فعالية بوصفها محافل لـ "مناقشة السياسات". وقد يتعين على الأونكتاد إعادة تنظيم اللجان القائمة لأنها ليست ممثِّلة لعمل الأونكتاد في مجالات معينة تمثيلاً كاملاً. وينبغي تحديد القضايا الراهنة التي بَنى الأونكتاد بشأنها قيادة معترفاً بها على نطاق واسع، كما ينبغي إدماج هذه القضايا في مناقشات اللجان بغية اجتذاب حضور رفيع المستوى. ومع التغيير في الدورة السنوية لمجلس التجارة والتنمية في اتجاه التركيز الموضوعي الرفيع المستوى، ستصبح اللجان أيضاً هي الأماكن الرئيسية لمناقشة التقارير الرئيسية للشُّعب وغيرها من النواتج. وبالمثل، يمكن أيضاً تخصيص بند في جداول أعمال اللجان لمسائل الإدارة؛

(ز) زيادة إبراز موضوع العلم والتكنولوجيا والابتكار. ففي حين أن الأونكتاد هو في واقع الأمر الجهة الرئيسية المعنية بقضايا العلم والتكنولوجيا والابتكار في منظومة الأمم المتحدة، باعتباره يقوم بدور أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، لا تقوم الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد إلا بقليل من التفاعل بشأن المسائل المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. ومع تزايد بروز التكنولوجيا في المناقشات العالمية المتعلقة بالسياسات، ومع التأكيد عليها في مافيكيانو نيروبي، ينبغي أن ينظر مجلس التجارة والتنمية في طرق جديدة لتناول مسائل العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك في هيكل اللجنة، وربط أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ربطاً أوثق بالآلية الحكومية الدولية للأونكتاد؛

(ح) إضفاء الطابع المنهجي على الدعم المقدَّم إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وينبغي النظر في عقد اجتماع رفيع المستوى في جنيف قبل نهاية عام ٢٠١٨ كجزء من العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويمكن أيضاً تقديم الدعم من أجل عقد دورة لمنتدى التعاون الإنمائي بغية تقديم ملخصات وكذلك توصيات بشأن السياسات، بما في ذلك تمويل التنمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون التقني؛

(ط) التعاون بطريقة أكثر تنظيماً مع مجموعة العشرين والهيئات المماثلة، بغية تحسين أوجه التفاعل بين الأمم المتحدة والولايات ذات الصلة بشأن الإدارة الاقتصادية العالمية. وعلى سبيل المثال، ينبغي النظر في إنشاء فريق عامل تقني تقدم إليه الشُّعَب تقارير بانتظام عن الدعم المقدَّم إلى مجموعة العشرين. ويمكن للفريق العامل التقني أيضاً أن يستعرض ويقدم التوجيه بشأن إسهامات الأونكتاد الموضوعية المقدَّمة إلى مختلف مسارات عمل مجموعة العشرين، ما يساعد على ضمان اتساق إسهامات الأونكتاد في هذا العمل، كما يمكن له أن يدعو الدول الأعضاء التي تتولى رئاسة مجموعة العشرين إلى إطلاع أعضاء الأونكتاد على أنشطة المجموعة.

٣٨- ومن شأن جميع المقترحات المذكورة أعلاه أن تكون هي الأساس لتعزيز تفاعل الأونكتاد مع المجموعة الأوسع نطاقاً من الهيئات الحكومية الدولية ذات العلاقة بخطط التنمية الجديدة. وسينظر مجلس التجارة والتنمية إلى هذه المقترحات المتعلقة بالتوجّهات الاستراتيجية باعتبارها طرقاً هامة يمضي عليها الأونكتاد قُدماً لإنجاز ولايته ولدعم جميع الجهود الرامية إلى تعبئة الوسائل لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

# سادساً- إعادة مواءمة الهيكل التنظيمي للأونكتاد

٣٩- كما هو مبين في الفصول السابقة، يواجه الأونكتاد ضغطاً متزايداً من أجل تحقيق المزيد ولكن بموارد أقل ومتناقصة، وأن يلبّي في الوقت نفسه الطلب المتزايد من البلدان على الدعم في تنفيذ خطط التنمية الجديدة. ومن الواضح أنه لا يمكن للأونكتاد أن يواصل العمل كالمعتاد إذا أُريد له أن يرقى إلى مستوى التوقعات العالية للبلدان النامية.

٤٠- ويتطلب إنجاز مافيكيانو نيروبي (توافق آراء نيروبي) طرقاً جديدة للعمل ولتحديد الأولويات. ومن أجل "التطبيق العملي" لنهج متكامل بشأن التجارة والتنمية مع تقديم دعم متكامل إلى البلدان في مجال السياسات، يجب على الأونكتاد أن ينتقل إلى نهج أوسع قائم على المهام وعلى تحقيق النتائج بشأن إدارة وتنفيذ مافيكيانو نيروبي. وهذا يعني في الواقع بناء قدر أكبر من التآزر داخل المنظمة ولكن أيضاً مع كيانات أخرى. وهو يعني أيضاً الدعم النشط للسيطرة الوطنية على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما أنه يتطلب تكييف نواتج الأونكتاد وخدماته مع الديناميات المتغيرة للتعاون الدولي، وإيجاد آليات للحفاظ على منافع النُهُج المتعددة الأطراف، والتحلّي بمرونة أكبر من أجل معالجة عدم التيقّن.

٤١- ومن أجل تعزيز الأونكتاد بوصفه جهة التنسيق للمعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية في منظومة الأمم المتحدة، على نحو ما دعت إليه الفقرة ١٤ من مافيكيانو نيروبي، ستعيد أمانة الأونكتاد بحث هيكلها التنظيمي عن طريق الإجراءات التالية:

(أ) إعادة انعقاد فريق من الشخصيات البارزة تابع للأونكتاد. وإن الأمين العام للأونكتاد، إذ يشير إلى إسهامات فريقيّ الشخصيات البارزة الأول والثاني للأونكتاد اللذين عُقدت اجتماعاتهما على التوالي في عامي ٢٠٠٥ و٢٠١١، يدعو إلى انعقاد فريق جديد من الشخصيات البارزة لإسداء المشورة إلى الأونكتاد بشأن مجالات العمل الممكنة وذلك إلى ما بعد المؤتمر القادم من المؤتمرات التي تُعقد مرة كل أربع سنوات. ويمكن لهذا الفريق أن ينظر فيما يلي:

'١' استعراض المقترحات الاستراتيجية للأونكتاد وتقديم توجيهات رفيعة المستوى بشأن تنفيذ عملية تعزيز الأونكتاد، بما يتمشّى مع مافيكيانو نيروبي وخطة عمل أديس أبابا؛

‘٢’ اقتراح مجموعة من المواضيع المستمرة والمواضيع الناشئة الأكثر ملاءمة لتناول الأونكتاد لها عن طريق التركيز المواضيعي الجديد لمجلس التجارة والتنمية المعاد تنشيطه، وكذلك لكي تنظر فيها لجنة منشورات الأونكتاد كمواضيع للتقارير الرئيسية القادمة؛

(ب) زيادة إضفاء الطابع المؤسسي على التحوّل من الإدارة القائمة على الشُّعَب إلى الإدارة القائمة على المهام، بما يتمشّى مع المقترحات الرامية إلى تنشيط مجلس التجارة والتنمية المبينة أعلاه. وللبدء في بناء تماسك مؤسسي أكبر وتعزيز النهج المتكامل، سيجري اتخاذ عدد من الخطوات كما يلي:

‘١’ حفز إيجاد مزيد من الطرق الأفقية للعمل عن طريق الاعتراف بالتعاون الأفقي المشترك بين الشُّعَب في تقييمات أداء المديرين واتفاقات مديري الشعب. وتحديد أهداف مناسبة للتعاون فيما بين الشُّعَب، بما في ذلك في تنفيذ أنشطة التعاون التقني، وقياس تنفيذ هذه الأهداف خلال الفترة المشمولة بالتقرير القادم؛

‘٢’ ستضع لجنة منشورات الأونكتاد، هي وفريقها العامل، مجموعة من المبادئ التوجيهية للدعم الأفقي للمنشورات، بما في ذلك النظر في كيفية اختيار المواضيع، وكيفية تحديد الجداول الزمنية للمنشورات، وتحديد علاقة مختلف المنتجات الرئيسية بعضها ببعض، وكيف يمكن أن تكون ذات صلة بأنشطة التعاون التقني وبالاحتياجات على الصعيد القطري؛

‘٣’ سينظم مجلس سلسلة حلقات الأونكتاد الدراسية البحثية مجموعة من الحلقات الدراسية المواضيعية التي تركز على مسائل شاملة لعدة قطاعات وذات صلة أفقية تقع في إطار ولاية الأونكتاد وذلك لتعزيز الاتصالات الداخلية وتبادل الأقران؛

(ج) اعتماد خطة عمل على نطاق الأونكتاد بشأن المسائل المتعلقة باعتبارات نوع الجنس (المسائل الجنسانية) تمشياً مع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٧ والمعنون "تحسين وضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة"[١٠]. وسيتضمن ذلك النظر في طرق مواصلة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في العمل التحليلي والتعاون التقني، تمشياً مع الفقرة ٥٥(ب ب) من مافيكيانو نيروبي، فضلاً عن مواصلة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالموارد البشرية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في التوظيف على النحو المبين في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المذكور أعلاه، بالتنسيق مع مكتب إدارة الموارد البشرية في نيويورك؛

(١٠) الوثيقة A/72/220.

(د) إنشاء دائرة للرصد والدعم الإحصائيَيْن تابعة للأونكتاد لأداء مهمة إحصائية متخصصة شاملة، تقدم الخدمات إلى جميع البرامج الفرعية للأونكتاد، تمشياً مع الفقرات ٢٧، و٣٨(ز)، و٣٨(ط)، و٣٨(س)، و٣٨(أأ)، و٥٥(ن)، و٥٥(ش)، و٥٥(ز)، و٧٦(أ)، و٧٦(ج)، و٧٦(ك)، و١٠٠(أ)، و١٠٠(ي)، و١٠٠(ل)، و١٠٠(س) من مافيكيانو نيروبي:

'١' سيوفر هذا الكيان الأفقي الخدمة والدعم لجميع الشُّعَب بغية توحيد الموارد الإحصائية، وتحسين الرقابة على الجودة (على نحو ما أوصى به مكتب خدمات الرقابة الداخلية)، وتعزيز الاتساق، وتحسين القدرات، ومواءمة العمل الإحصائي على نحو أفضل مع الأولويات الاستراتيجية الرفيعة المستوى؛

'٢' سيُسند أيضاً إلى الدائرة الإحصائية للأونكتاد المسؤولية عن إعداد تقرير إلكتروني جديد على نطاق الأونكتاد، بعنوان "أداة رصد الأونكتاد لأهداف التنمية المستدامة" وسيكون التقرير سنوياً، على غرار نشرة "التنمية والعولمة: حقائق وأرقام" التي تصدر كل أربع سنوات ولكنها تُنشَر سنوياً على شبكة الإنترنت وتركز على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي يقوم الأونكتاد بدور الأمين عليها، فضلاً عن تركيزها على أولوية مواضيعية تتغير من عام إلى آخر. ويمكن أن يكون التقرير هو الأساس لعقد اجتماع مائدة مستديرة وزاري سنوي في مجلس التجارة والتنمية، على النحو المقترح في الفصل الخامس، بغية رصد واستعراض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالأونكتاد باعتباره الجهة المسؤولة داخل منظومة الأمم المتحدة عن تنسيق شؤون التجارة والتنمية والقضايا المترابطة المتعلقة بالتمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة؛

(هـ) بحث القدرات الموجودة من الموظفين في ضوء الدعم اللازم لأولويات الأونكتاد. ويعكس الهيكل التنظيمي الراهن للأونكتاد واقعاً تشغيلياً كان سائداً قبل التحولات التي حدثت في المشهد العالمي للتجارة والتنمية في العالم، على النحو الذي عبر عنه مافيكيانو نيروبي. وبالنظر إلى أن الأونكتاد يوائم هيكله بما يتمشّى مع تنفيذ مافيكيانو نيروبي، سيجري على وجه التحديد استكشاف المجالات التالية:

'١' تعزيز الدعم المقدَّم إلى الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية، تمشياً مع مافيكيانو نيروبي، الذي يدعو إلى تعزيز أعمال الأونكتاد بشأن زيادة المكاسب الإنمائية من الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية، والذي أنشأ فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وهو الفريق المنشأ حديثاً؛

‘٢’ تقديم الدعم الاستراتيجي إلى أفريقيا، بما في ذلك تقديمه إلى مؤتمرات القمة للقادة الأفارقة، حيث ينبغي استكشاف استحداث وجود مستمر يقدم دعماً موضوعياً إلى هذه المناسبات الدورية، وذلك بالتعاون الوثيق بين شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، التابعة للأونكتاد، والمكتب الإقليمي لأفريقيا التابع للأونكتاد، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة؛

‘٣’ إن تعزيز الدعم المقدَّم إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تمشياً مع الفقرات ٤٦، و٥٥(ح)، و١٠٠(ل) من مافيكيانو نيروبي، والأهمية المتزايدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والإمكانات الفريدة والدور الفريد اللذيْن تضفيهما الخبرة الفنية للأونكتاد على التفاعلات فيما بين بلدان الجنوب هي أمور تشير إلى وجود دور أوسع نطاقاً للخبرة الفنية للأونكتاد ينبغي إعادة توجيهه نحو جهود الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً المبذولة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويكتسب ذلك أهمية خاصة قبل انعقاد مؤتمر خطة عمل بوينس آيرس + ٤٠ المزمع عقده في عام ٢٠١٨، وتمشياً مع الدعم الأكثر منهجية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق الآلية الحكومية الدولية، على النحو المبين في الفصل الخامس. كما أن الخبرة الفنية للأونكتاد فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب سيجري تقييمها كجزء من استعراض منتصف المدة بغية تقديم مزيد من التوصيات بشأن تعزيز إسهام الأونكتاد في الجهود المبذولة على نطاق الأمم المتحدة من أجل دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(و) إضفاء الطابع المؤسسي على الدَّعم المقدَّم إلى الشراكات الاستراتيجية. ولضمان أن يجري في الوقت المناسب وبشكل مترابط مواصلة الجهود الرامية إلى الترويج لنُهُج أكثر عمقاً ومنهجية بشأن الشراكات على النحو المبين في الفصل الرابع، سيعاد تنظيم وظيفة دائرة التعاون التقني في الأونكتاد لكي تتولّى إدارة العلاقات على نطاق الأونكتاد مع الشركاء الخارجيين وكيانات الأمم المتحدة الأخرى ولدعم الاستجابة السريعة على أرض الواقع؛

(ز) القيام، على نطاق الأونكتاد، بوضع مبادئ لتقديم المعارف وخطة لتطوير المعارف. وكذلك، تمشياً مع الفقرة ١٠٠(م) من مافيكيانو نيروبي، وضع خطة عمل لتوسيع نطاق وتنسيق مختلف الآليات الأفقية لتطوير المعرفة وإيصالها على نطاق الأونكتاد تنسيقاً أفضل بغية استخلاص أفضل الممارسات من الآليات المختلفة لإيصال المعرفة على مستوى جميع أجزاء الأونكتاد، مثل المسار المحدد في الفقرة ١٦٦، وبرنامج التدريب من أجل التجارة، والمعهد الافتراضي، وإدراجها في جميع أنشطة الأونكتاد في مجال تقديم المعارف؛

(ح) وضع خطة جديدة للاتصالات الاستراتيجية للأونكتاد. ولضمان أن يُسفِر دور الأونكتاد المعزَّز والمنسَّق عن تحقيق أقصى قدر من التأثير على أصحاب المصلحة الخارجيين في الأونكتاد، وأن يُستفَاد منه على النحو الواجب في المناقشات الجارية المتعلقة بالتنمية، سيقوم نائب الأمين العام، بدعم من رئيس قسم الاتصالات والإعلام والتوعية، بقيادة عملية إعادة تقييم لاستراتيجية الأونكتاد الحالية للاتصالات[١١]، وإعادة ترتيب أولوياتها تبعاً للمشهد المتغير. وسيقدم نائب الأمين العام مقتَرحاً إلى الأمين العام بهذا المعنى؛

(ط) تحسين الكفاءة في تنفيذ البرامج. فمن أجل التنفيذ بفعالية في حدود الموارد المتاحة وتحقيق أقصى قدر من المرونة والخفّة في الاستجابة السريعة، تمشياً مع الفقرة ١٤(د) من مشروع مافيكيانو نيروبي، سيُنشئ الأونكتاد فريقاً دائماً للإدارة العليا، يدعمه فريق عامل إداري بغية وضع مقترحات بشأن ما يلي:

'١' التبسيط والحد من الروتين في العمليات الإدارية مثل إدارة الموارد البشرية، والمشتريات، وما إلى ذلك؛

'٢' الالتزام الصارم بمبادئ الإدارة القائمة على النتائج، وخاصة في أنشطة التعاون التقني؛

'٣' الإبلاغ حسب الضرورة عن طريق الإحاطات الإعلامية غير الرسمية.

(١١) الوثيقة TD/B/56/9/Rev.1.

# المرفق

## مجالات العمل المعزَّزة
## أو الجديدة في إطار مافيكيانو نيروبي

# مجالات العمل المعزَّزة أو الجديدة في إطار مافيكيانو نيروبي*

| مجالات عمل الأونكتاد الجديدة أو المعزَّزة | الفقرة (الفقرات) المعنية من مافيكيانو نيروبي | معالم رئيسية مختارة لما تحقّق، تموز/يوليه ٢٠١٦ – تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (إرشادية) |
|---|---|---|
| (أ) "تعزيز" التركيز على أقل البلدان نمواً، بما في ذلك أنشطة التعاون التقني وحوار السياسات مع واضعي السياسات | ١٠(أ)، و٧٦(د)، و٧٦(ز) | • قُدم الدعم إلى لجنة السياسات الإنمائية بشأن رفع الاسم من قائمة أقل البلدان نمواً بموجب قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي<br>• طُلب من مجلس الرؤساء التنفيذيين التنسيق مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن تقديم الدعم من منظومة الأمم المتحدة لأنشطة الاستثمار في أقل البلدان نمواً<br>• قُدم الدعم لتفعيل بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً<br>• أُطلقت عملية إجراء استقصاءات لتحديد مدى استعداد أقل البلدان نمواً للتجارة الإلكترونية<br>• قُدم الدعم إلى المفاوضات المتعلقة باتفاق التجارة الحرة القارية الأفريقية<br>• تقديم الدعم إلى مجموعة أقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية، وإلى عملية انضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية |
| (ب) "تعزيز" التفاعل مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص | ١٤(ج) | • أُطلقت مبادرة التدريب التجريبي المشتركة بين مؤسسة إي فاوندرز (eFounders) ومدارس إدارة الأعمال التابعة لشركة علي بابا من أجل تدريب ٢٠٠ رائد من رواد الأعمال الشبان في أفريقيا<br>• وردت طلبات لتقديم إحاطات إعلامية حكومية |

* انظر الجزء الأول، الحاشية ٧.

| مجالات عمل الأونكتاد الجديدة أو المعزَّزة | الفقرة (الفقرات) المعنية من مافيكيانو نيروبي | معالم رئيسية مختارة لما تحقّق، تموز/يوليه ٢٠١٦ – تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (إرشادية) |
|---|---|---|
| (ج) "تعزيز" التعاون بشأن التدابير غير التعريفية مع الشركاء المعنيين | ٣٨(هـ) | • نُظِّم أسبوع للتدابير غير التعريفية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧<br>• أُقيمت شراكة جديدة مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية بشأن مكتب لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم باستخدام بيانات التدابير غير التعريفية<br>• قيام الفريق المشترك بين الوكالات بتنقيح وتحديث التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية، مع توقّع الانتهاء من التنقيح بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ |
| (د) تعزيز سياسات الاقتراض والإقراض السياديّن المسؤولين | ٣٨(ح) | • جرى تجريب تفعيل المبادئ المتعلقة بالإقراض والاقتراض السياديّن المسؤوليْن في خمسة بلدان<br>• قُدم الدعم إلى عملية متابعة تمويل التنمية، بما في ذلك تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي<br>• المؤتمر المعني بإدارة الديون لعام ٢٠١٧ |
| (هـ) "تحسين" برنامج العمل المتعلق بالعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار | ٣٨(ت) | • المشاركة في عقد اجتماعات فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨<br>• المشاركة في تنظيم آلية تيسير التكنولوجيا التابعة للمنتدى المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار<br>• إطلاق المراجعة المنصبَّة على منهجية استعراض نتائج استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار<br>• إكمال اثنين من استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وبدء استعراض واحد من هذه الاستعراضات |

| مجالات عمل الأونكتاد الجديدة أو المعزَّزة | الفقرة (الفقرات) المعنية من مافيكيانو نيروبي | معالم رئيسية مختارة لما تحقّق، تموز/يوليه ٢٠١٦ – تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (إرشادية) |
|---|---|---|
| (و) العمل بشأن الصلات والترابط والتكامل والتشابك فيما بين مجالات السياسات في استراتيجيات التنمية الوطنية | ٣٨(ث)، و٥٥(أ)، و٥٥(ج)، و٧٦(ت) | • التعاون مع مركز التنمية المعني باستعراضات سياسات التحول الإنتاجي، التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك مشروع تجريبي في شيلي<br>• بدء مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية المعني بالتنمية الصناعية في الجنوب الأفريقي<br>• التعاون مع منظمة العمل الدولية بشأن سياسات العمل والاقتصاد الكلي |
| (ز) مساعدة أقل البلدان نمواً على الاستفادة من المخططات القائمة على الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الحصص والاستفادة من قواعد المنشأ التفضيلية | ٣٨(ق) | • تقديم الخدمات الاستشارية إلى مجموعة أقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية وإلى فرادى أقل البلدان نمواً |
| (ح) تدعيم تأثير تحويلات المهاجرين على التنمية | ٥٥(ج ج) | • سيصدر في أيار/مايو ٢٠١٨ العدد القادم لعام ٢٠١٨ من تقرير التنمية في أفريقيا المتعلق بالهجرة والتحوّل الهيكلي في أفريقيا<br>• من المخطط له عقد حلقات دراسية وحلقات عمل وأحداث جانبية في الفترة السابقة لمؤتمر قمة الجمعية العامة الثاني والسبعين المعني بالهجرة |
| (ط) "تدعيم" وضع مقاييس شفافة للتقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة، والأعمال الأخرى المتعلقة بالإحصاءات وقياس تأثير السياسات | ٥٥(ز ز)، و٣٨(ط)، و٣٨(أأ)، و٧٦(أ)، و٧٦(ج)، و٧٦(ك)، و١٠٠(ي) | • بدء مشروع حساب التنمية مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بغية قياس التدفقات غير المشروعة<br>• إطلاق مؤشرات الضعف المالي<br>• عقد حلقة عمل لبناء القدرات بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في جمهورية تنزانيا المتحدة<br>• الشروع في العمل بشأن قياس القدرة الإنتاجية |

| مجالات عمل الأونكتاد الجديدة أو المعزَّزة | الفقرة (الفقرات) المعنية من مافيكيانو نيروبي | معالم رئيسية مختارة لما تحقّق، تموز/يوليه ٢٠١٦ – تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (إرشادية) |
|---|---|---|
| (ي) "تعزيز" التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر | ٥٥(ي) | • دعم إطلاق ممر العبور بين جيبوتي وإثيوبيا<br>• دعم إطلاق استراتيجية النقل الأخضر للبضائع من جانب هيئة تنسيق المرور العابر والنقل عبر الممر الشمالي. دعم أول استراتيجية للنقل الأخضر للبضائع في أفريقيا |
| (ك) "تقوية" العمل المتعلق بالتجارة في الخدمات، بما في ذلك البيانات والإحصاءات والتحليلات | ٥٥(ن) | • إجراء ثلاثة استعراضات وطنية أو إقليمية لسياسات الخدمات أو لأطر السياسات التجارية المتعلقة بالخدمات، بما في ذلك الخدمات من حيث النطاق<br>• إطلاق التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن سياسة تجارة الخدمات في أفريقيا<br>• بناء القدرات في مجال إحصاءات التجارة في الخدمات |
| (ل) دعم المبادرات المتعلقة بالاستثمار المسؤول ومعايير الإبلاغ عن الاستدامة | ٥٥(ع)، و٧٦(ن) | • إصدار منشورات وعقد حلقات عمل بشأن مبادرة البورصة المستدامة<br>• إصدار منشورات وعقد حلقات عمل بشأن مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول التي تحترم الحقوق وسبل العيش والموارد، فضلاً عن إطلاق العمل الميداني في أوغندا والسنغال وملاوي ونيجيريا<br>• تقديم خدمات استشارية ومذكرات قضايا، واختيار مؤشرات بشأن الإبلاغ عن الاستدامة من جانب الشركات<br>• تقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً التي تقوم بوضع معايير للاستدامة تتعلق بالقطاع الخاص من أجل تعزيز الصادرات العضوية |
| (م) تطوير جيل جديد من استراتيجيات تشجيع الاستثمار وتيسير عمليات الاستثمار | ٥٥(ف) | • إصدار منشورات ومذكرات قضايا وعقد حلقات عمل بشأن تشجيع الاستثمار وتيسيره بغية دعم أهداف التنمية المستدامة<br>• عقد حلقات دراسية إقليمية بشأن الترويج للمشاريع الاستثمارية المقبولة مصرفياً والمتعلقة بأهداف التنمية المستدامة<br>• اتّباع مسار عمل بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر الأخضر |

| مجالات عمل الأونكتاد الجديدة أو المعزَّزة | الفقرة (الفقرات) المعنية من مافيكيانو نيروبي | معالم رئيسية مختارة لما تحقّق، تموز/يوليه ٢٠١٦ – تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (إرشادية) |
|---|---|---|
| (ن) "تعزيز" العمل بشأن تدعيم المكاسب الإنمائية المستمدة من الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية | ٥٥(ش) | • تنظيم أسبوع التجارة الإلكترونية ٢٠١٧<br>• إطلاق بوابة التجارة الإلكترونية للجميع<br>• عقد الدورة الافتتاحية لفريق الخبراء الحكومي الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧<br>• إتمام مراجعة استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر؛ والقيام حالياً بتلك المتعلقة بعُمان ورواندا<br>• الأخذ ببرنامج جديد لعمليات التقييم السريعة للتجارة الإلكترونية من أجل أقل البلدان نمواً<br>• تقرير المعلومات والاقتصاد لعام ٢٠١٧ بشأن الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية<br>• صدور تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٧، مع تضمنه فصلاً عن الاستثمار في الاقتصاد الرقمي<br>• صدور تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٧، مع تضمنه فصلاً عن استراتيجيات التشغيل الآلي والتنمية |
| (س) "تقوية" الدعم المقدَّم إلى البلدان النامية لإجراء إصلاحات تتعلق بتيسير التجارة | ٥٥(خ) | • بدء أعمال لجان المنتدى الدولي لتيسير التجارة الوطنية، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧<br>• تقديم الدعم إلى ٢٠ لجنة وطنية لتيسير التجارة<br>• تقديم الدعم إلى الجهود المتعلقة بتيسير التجارة الإقليمية |
| (ع) وضع استراتيجيات وسياسات لتدعيم إسهام الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من منتدى الاستثمار العالمي | ٥٥(ذ)، و١٠٠(ج) | • القيام، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، بعقد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على المرحلة الثانية من إصلاح اتفاق الاستثمار الدولي<br>• التحضيرات جارية من أجل انعقاد المنتدى العالمي للاستثمار لعام ٢٠١٨ التابع للأونكتاد، الذي سيُعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ |

| مجالات عمل الأونكتاد الجديدة أو المعزَّزة | الفقرة (الفقرات) المعنية من مافيكيانو نيروبي | معالم رئيسية مختارة لما تحقّق، تموز/يوليه ٢٠١٦ – تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (إرشادية) |
|---|---|---|
| (ف) "تقوية" العمل بشأن الروابط بين المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والبنات، والتجارة والتنمية | ٥٥(ب ب) | • إصدار صندوق الأدوات المتعلق بنوع الجنس والتجارة<br>• إطلاق نسختي عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ من الدورة العادية المقدَّمة بطبيعة الحال على الإنترنت بشأن التجارة ونوع الجنس<br>• إطلاق أول دورة إقليمية على الإنترنت عن التجارة ونوع الجنس من أجل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا)<br>• إطلاق مشروع بشأن النساء كتاجرات عبر الحدود في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وملاوي |
| (ص) "تعزيز" برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني | ٥٥(دد) | • تقديم تقرير إلى الجمعية العامة عن التكلفة الاقتصادية للاحتلال<br>• إعداد دراسة عن فجوة الموارد في الأرض الفلسطينية المحتلة<br>• إعداد تقرير سنوي عن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني |
| (ق) "تدعيم" العمل بشأن خدمات البنية التحتية | ٧٦(ر) | • ٧٠ مشروعاً جارياً من مشاريع النظام الآلي للبيانات الجمركية<br>• إطلاق أدوات ووسائل النقل المستدام للبضائع التابع للأونكتاد<br>• إصدار منشور الموجزات البحرية للبلدان (maritime country profiles) |
| (ر) تقديم إحاطات عن التجارة والتنمية على المستوى الوزاري | ١٠٠(م) | • وردَت طلبات لتقديم إحاطات إعلامية حكومية |
| (ش) تفعيل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي | ١٠٠(ص)، و١٠٠(ق) | • الموافقة على اختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي<br>• عقد الدورة الافتتاحية لفريق الخبراء الحكومي الدولي، في ٤–٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧<br>• الموافقة على توصيات بشأن السياسات لكي ينظر فيها مجلس التجارة والتنمية |

| مجالات عمل الأونكتاد الجديدة أو المعزَّزة | الفقرة (الفقرات) المعنية من مافيكيانو نيروبي | معالم رئيسية مختارة لما تحقّق، تموز/يوليه ٢٠١٦ – تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (إرشادية) |
|---|---|---|
| (ت) تفعيل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية | ١٠٠(ص)، و١٠٠(ق) | • الموافقة على اختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي<br>• عقد الدورة الافتتاحية لفريق الخبراء الحكومي الدولي، في ٨–١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧<br>• الموافقة على توصيات بشأن السياسات لكي ينظر فيها مجلس التجارة والتنمية |
| (ث) النهوض بالهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة | ١٠٠(ر) | • انعقاد منتدى المحيطات في جنيف في آذار/مارس ٢٠١٧<br>• تقديم الدعم إلى مؤتمر المحيطات في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٧ (خمسة أحداث جانبية)<br>• الاتفاق على توسيع نطاق الدعم في إطار شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة<br>• استمرار تقديم الدعم في مجال النهوض بنتائج إعانات صيْد الأسماك في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية<br>• البدء في تنفيذ مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية في مجال استراتيجيات الاقتصاد والتجارة المرتبطين بالمحيطات<br>• نشر تقرير عن التدابير غير التعريفية التي تؤثر على التجارة في الأسماك |

http://unctad.org

انضم إلينا

@UNCTAD

unctad.org/facebook

unctad.org/youtube

unctad.org/flickr

unctad.org/linkedin

Printed at United Nations, Geneva – 1734871 **(A)** – October 2019 – 21 – **UNCTAD/2017/1**